

الإستقرار السياسي:

هو قدرة النظام السياسي على استغلال الظروف والتعامل بنجاح مع الأزمات من أجل الاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع دون استعمال العنف، لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الإستقرار السياسي. والاستقرار السياسي أمر تسعى إليه الأمم والشعوب؛ لأنه يؤقّر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار، ومفهوم الاستقرار السياسي مفهوم نسبي تختلف بعض مفرداته حسب طبيعة الأنظمة والمجتمعات، وهو قدرة الحكومة أو النخبة الحاكمة على البقاء في الحكم المدة المحددة لها في الدستور.

أولاً: مؤشرات الاستقرار السياسي

- أنماط انتقال السلطة في الدولة. (بطريقة دستورية سلسة أم بطريقة عنفية وغير شرعية)
- المؤسساتية في مقابل الفردانية. (رسوخ دولة المؤسسات والقانون أم دولة الأفراد)
- شرعية النظام السياسي. (مدى مطابقة العملية السياسية برمتها للدستور والقوانين)
- مدى تماسك النظام السياسي. (أي مدى ثبات وتكامل أداء مؤسساته أم وجود صراع بينها)
- النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة. (قدرته على توفير الأمن وحماية السيادة)
- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية. (ثبات الإستقرار على مستوى مناصب صناعة القرار السياسي)
- الإستقرار البرلماني. (عدم حل البرلمان في الظروف العادية أو الإستثنائية)
- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات. (الإستقرار على مستوى الجبهة الداخلية)
- الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات الحادة. (التكامل والإنسجام بين مكونات المجتمع والولاء للقوانين وليس لمتغيرات أخرى مثل الجماعات، الإثنيات، الجهوية .. إلخ)
- التنمية الإقتصادية. (وجود مستوى مقبول من التنمية الإقتصادية)
- القدرة على تلبية المطالب الداخلية. (قدرة النظام على الإستجابة للمدخلات القادمة من البيئة الداخلية بكل مكوناتها)

ثانياً: عدم الاستقرار السياسي

تعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي أكثر الظواهر السياسية شيوعاً في الدول النامية وغير الديمقراطية. والواقع أن مفهوم عدم الاستقرار السياسي أكثر المفاهيم السياسية غموضاً وتعقيداً. يرى أن الاضطرابات والمظاهرات ضد السلطة القائمة هي نوع من عدم الاستقرار السياسي، لكن يرى البعض الآخر أنها مجرد تعبير عن حرية المجتمع بحيث تطفو على السطح التناقضات الموجودة فيه. ويرى الآخرون أن التقلبات الوزارية الكثيرة وأعمال الشغب وتغيرات النظام نفسه عبر الإطاحة به لا يشكل عدم استقرار باعتبارها شيء

من التعبير عن حرية الرأي، لأن أعمال الشعب مسألة نسبية وتغيير النظام من شكل لآخر أو سقوطه لا يعني أنه غير مستقر لأنه قد يبقى نظام ما في الحكم لمدة طويلة ويشرف على الانهيار رغم أنه يتداعى بشكل بطيء.

مؤشرات عدم الاستقرار السياسي:

- عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة. (الهدف الرئيسي لاستهداف الشخصيات السياسية والقيادية في مختلف المستويات هو خلق حالة من اللاإستقرار وبالتالي الإنجرار إلى العنف الداخلي)
- عدد الإضرابات العامة. (وجود الإضرابات دلالة على عدم قدرة النظام على الإستجابة للمطالب الإجتماعية والمهنية لمختلف المستويات الوظيفية)
- وجود حرب عصابات. (دلالة على عدم قدرة النظام على بسط السيطرة على القوى العنيفة داخل المجتمع)
- عدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي. (وجود أزمة حكومية دلالة على عدم قدرة القائمين على تسيير الشأن العام على خلق فرص الإستقرار بين مكونات النظام من جهة وبقيّة مكونات الدولة من جهة أخرى)
- عدد عمليات التطهير التي تتم في أجهزة الدولة. (كلما كثرت عملية الإقالات والمحاسبة والإطاحة برموز المؤسسات الدولالية بكل أنواعها كلما أدى ذلك إلى إضعاف النسيج السياسي المشكل لأبنية الدولة والنظام السياسي)
- عدد أعمال الشعب داخل نظام الدولة. (وجودها دلالة على عدم قدرة أجهزة الدولة على السيطرة على البناء الداخلي لها)
- عدد الثورات التي نشبت داخل الدولة. (خاصة الثورات المجتمعية باعتبارها غالبا ما تكون تمهيدا للثورة السياسية التي لن تتوقف حتى يتم الإطاحة بالكثير من أبنية الدولة والنظام)
- عدد المظاهرات المعادية للحكومة. (كثرة المظاهرات دلالة على فشل الحكومة على مستوى الداخل)
- عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في كل صور العنف المحلي. (كلما ارتفع عدد القتلى في الصراعات المحلية كلما كان ذلك عاملا مباشرا لنشوب حرب أهلية لاحقا)
- عدد مرات العقوبات السلبية التي فرضت على الدولة. (تعرض الدولة للعقوبات الإقتصادية والسياسية من طرف المجتمع الدولي سيؤدي تدريجيا لإضعافها داخليا)
- عدد الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها. (كلما كان عدد الدول المقاطعة كبيرا كلما أدى ذلك إلى عزل الدولة عن محيطها الخارجي)
- عدد المرات التي صدرت فيها تهديدات ضد الدولة. (الدولة التي يتم تهديدها باستمرار غالبا ما تكون دولة ضعيفة غير قادرة على مجابهة التهديدات بمختلف أشكالها)